

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة الخدمة المدنية

لائحة الإعارة

الصادرة بقرار مجلس

الخدمة المدنية رقم ٧٤٩/١ وتاريخ ٤/٢/١٤٢٢ هـ
المبلغ بخطاب ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣١٥٣/٧ ر
وتاريخ ٦/٣/١٤٢٠ هـ

لائحة الإعارة

صدرت بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم - ٧٤٩/١ - وتاريخ
٤٢٢٢/٢/٤ هجرية • المعتمد بالأمر السامي البرقي رقم/٧/ب/٤٢٥٢
وتاريخ ٢٧ /٢/١٤٢٢ هـ وقد تم تبليغ القرار بخطاب ديوان رئاسة مجلس
الوزراء رقم ٤٨٦٠/ر وتاريخ ١٤٢٢/٣/٧ هـ

وقد نص القرار على ما يلي :

- أولاً - الموافقة على لائحة الإعارة بالصيغة المرفقة بهذا القرار •
- ثانياً - يعمل بهذه اللائحة اعتباراً من تاريخ تبليغها •
- ثالثاً - بالنسبة للمعاريين حالياً يستمر تطبيق قواعد الإعارة الواردة في اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية عليهم حتى انتهاء الإعارة أو تمديدتها • حيث تمت الموافقة الكريمة على ذلك •

(المادة ٢٩ من نظام الخدمة المدنية
الخاصة بالإعارة)

(يجوز إعارة الموظف بعد موافقته للعمل لدى المؤسسات العامة أو الخاصة
أو الحكومات أو الهيئات الدولية وتحدد اللائحة قواعد الإعارة)

اللائحة

المادة الأولى .

أ- تكون إعاره خدمات شاغلي المرتبة (الثانية عشرة فما دون أو ما يعادلها) بقرار من الوزير المختص لمدة لا تزيد عن سنة . ويجوز تمديدھا لمدة أو مدد لا تزيد كل منها عن سنة . على ألا تزيد مدة الإعاره المتصلة عن ثلاث سنوات . ولا تجوز إعادة إعاره خدمات الموظف مرة أخرى إلا بعد مضي مدة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ إكماله الحد المشار إليه . ولا يجوز ان يزيد مجموع مدد إعاره الموظف عن ست سنوات خلال مدة خدمته في الدولة .

ب- تكون إعاره خدمات شاغلي المرتبة (الثالثة عشرة فما فوق أو ما يعادلها) بقرار من مجلس الخدمة المدنية وللمدة التي يحددها المجلس .

ج - تكون إعاره خدمات الموظف أياً كانت وظيفته أو مرتبته للعمل لدى إحدى الحكومات أو المنظمات الدولية أو الإقليمية بقرار من مجلس الخدمة المدنية وللمدة التي يحددها المجلس . ويستثنى من ذلك من يعار للعمل خارج المملكة من المدرسين أو القضاة أو غيرهم الصادر بشأنهم الأمر السامي رقم ١٣٥١/٣ م وتاريخ ١٣٩٥ هجرية . (١)

(١) - وضعت هذه المادة حسب ما ورد بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٩١٧/١ وتاريخ ١٤٢٤/٨/١٥ الذي عدل المادة السابقة التي صدرت ضمن اللائحة عند صدورھا .

المادة الثانية /

لا تجوز إعاره خدمات الموظف في الحالتين التاليتين:

- أ- إذا لم يكمل الموظف المعين فترة التجربة النظامية .
- ب- إذا رقي الموظف ولم تمض سنة على الأقل من تاريخ مباشرته الفعلية لمهام الوظيفة المرقي إليها .

المادة الثالثة /

أ- يجوز للوزير المختص بعد التنسيق مع الجهة المستفيدة قطع الإعارة بقرار منه قبل انتهاء مدتها إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

- ب- تنتهي الإعارة بقوة النظام إذا عيّن أو رقي الموظف إلى مرتبة أعلى أثناء الإعارة وذلك في غير الإعارة لمنظمة دولية أو إقليمية .

المادة الرابعة /

- أ- يوقف صرف راتب الموظف المعار إعتباراً من تاريخ تركه العمل بعد صدور قرار الإعارة حتى انتهاء مدة إعارته أو قطعها ومباشرته لعمله . ويجوز بموافقة مجلس الخدمة المدنية إذا اقتضت المصلحة العامة أن تتحمل الجهة المعيرة كل أو بعض راتب الموظف المعار .

ب- إذا كانت إعاره خدمات الموظف إلى إحدى المنظمات الدولية أو الإقليمية وكان ما يصرف له من الجهة المعار إليها اقل من مجموع ما يتقاضاه من وظيفته الأصلية وما يصرف لأمثاله من بدلات وفق لائحة التمثيل الدبلوماسي فيصرف له الفرق بينهما . ويجوز زيادة هذا الفرق بقرار من مجلس الخدمة المدنية لمن يعار لشغل احد المناصب القيادية في أي من تلك المنظمات .

المادة الخامسة /

يحتفظ الموظف المعار بوظيفته ومرتبته الأصلية طيلة مدة الإعارة . ولا يجوز شغلها بغيره عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل ويجوز التكليف عليها وفق لائحة التكليف .

المادة السادسة/

تحتسب مدة الإعارة من الخدمة المحسوبة لأغراض التقاعد • وعلى الموظف المعار أن يدفع خلالها الحسميات التقاعدية على أساس راتب وظيفته الأصلية وما يطرأ عليه من علاوات • وإذا كانت الإعارة إلى مؤسسات أو شركات خاصة يتحمل الموظف المعار الحسميات التقاعدية كاملة بما فيها الحصة المماثلة التي تدفعها الحكومة •

=====

(يمكن الإطلاع على الآراء الصادرة على هذه اللائحة في الصفحة التالية)

الآراء الصادرة على لائحة الإعارة

س- ١- هل تدخل مدة الإعارة ضمن فترة الإيفاء بالخدمة المطلوبة من الموفد للدراسة أو المتبعث للدراسة؟

ج- ١- مدة الإعارة تحتسب كخدمة في الدولة وفقاً لنظام التقاعد المدني وكذلك المادة (٦) من لائحة الإعارة •

ويعتبر الموظف المتخرج الذي يعار لإحدى الشركات أو المؤسسات الخاصة قد أوفى بالتزامه إذا عمل لدى هذه الشركات والمؤسسات ما يعادل مدة دراسته أو جزءاً منها •

س- ٢- مامدى إلزام الموظفين المرقين المشمولين باللائحة التعليمية، أو المشمولين بلائحة الوظائف الصحية بضرورة مباشرة الوظائف المرقين عليها مدة لاتقل عن (سنة) قبل أن تتم إعارتهم وذلك وفقاً لما تقضي به المادة ٣/ب من لائحة الإعارة؟

ج- ٢- لم تتضمن لائحة الوظائف التعليمية وكذلك لائحة الوظائف الصحية تنظيم لإعارة المشمولين بأحكامها ، لذلك فإنهم يعاملون في هذا الشأن بلائحة الإعارة الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١ / ٧٤٩ وتاريخ ١٤٢٢/٢/٤ هـ المرفقة أعلاه ، وذلك إستناداً لكل من المادتين (١٣) من لائحة الوظائف التعليمية و(١٥) من لائحة الوظائف الصحية ، اللتان تنصان على الإحالة للوائح التنفيذية في كل مالم ينص عليه في هاتين اللائحتين • مما يستوجب إلزام المرقين على هذين الكادرين بإمضاء الفترة المشار إليها قبل النظر في إعارة خدماتهم •

